الرقم الدولي: ISSN2075-7220

الرقم الدولي الالكتروني: ISSN2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن

كلية القانون بجامعة بابل

بعض البحوث التي وردت ضمن هذا العدد:

- مفاهيم الوظيفة العامة ودورها في العنوان الوظيفي (دراسة مقارنة) - أ.د. ميري كاظم عبيد - منى محمد كاظم
- الطعن بالقرارات الصادرة في الدعوة المدنية (دراسة مقارنة). - ا.د. منصور حاتم محسن - امير رحيم حميد
- جهات وضع اشارة الحجز على العقار (دراسة مقارنة). - ا.د. سلام عبد الزهرة - فراس رضا عبد
- تأثير قواعد الاختصاص القضائي على تنفيذ الاحكام الاجنبية (دراسة مقارنة) - ا.د. عبد الرسول عبد الرضا - نجاة كريم جابر

السنة الخامسة عشر العدد الثالث

٢٠٢٣

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٢٩١ لسنة ٢٠٠٩

ISSN 2075-7220
ISSN ONLINE 2313-0377

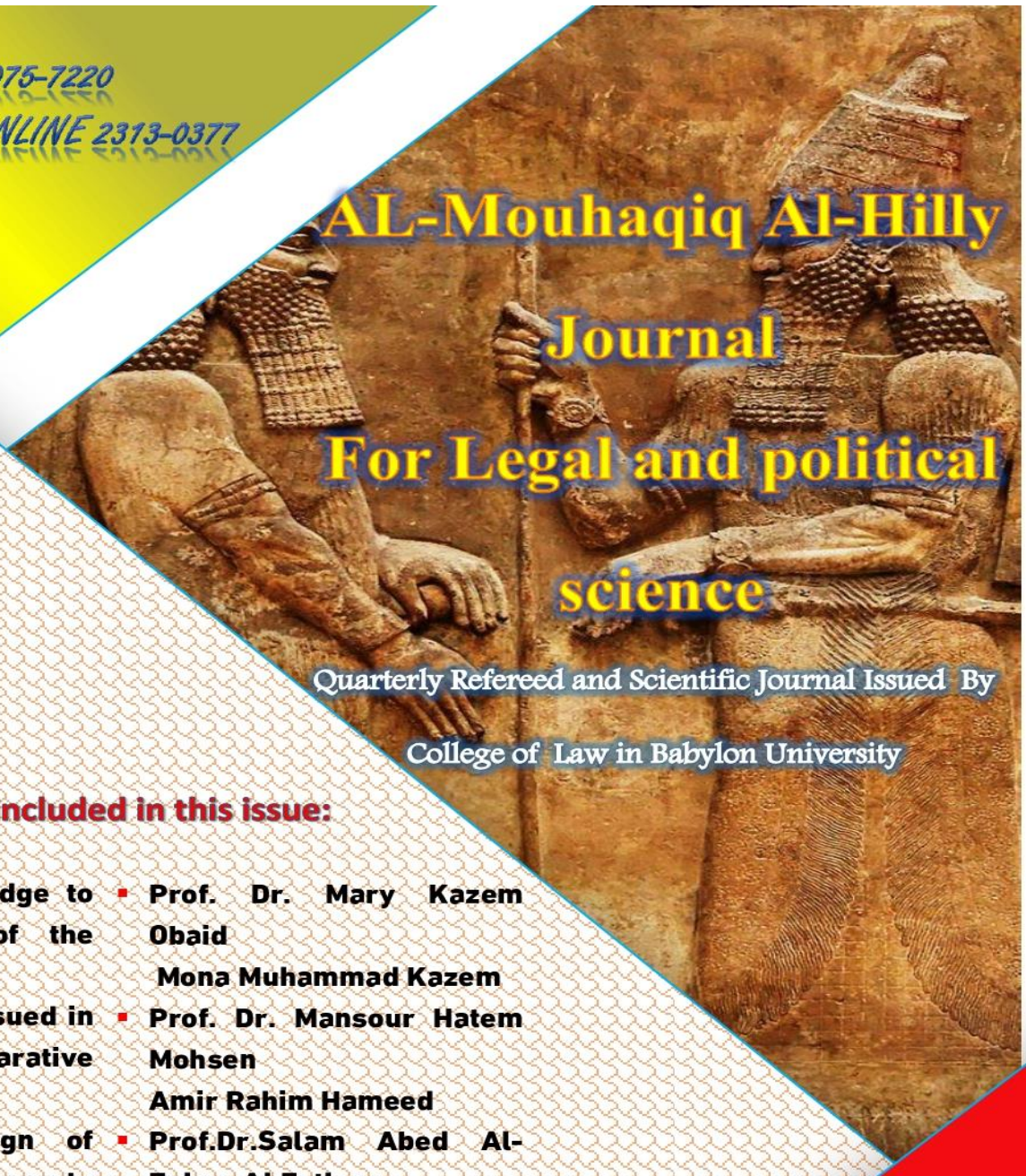

AL-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and political science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By
College of Law in Babylon University

Some of the research included in this issue:

- The effects of the pledge to transfer ownership of the property. — Prof. Dr. Mary Kazem Obaid, Mona Muhammad Kazem
- Appealing decisions issued in a civil case (A comparative study) — Prof. Dr. Mansour Hatem Mohsen, Amir Rahim Hameed
- Areas of putting Sign of booking on property (a comparative stady) — Prof.Dr.Salam Abed Al-Zahra-Al Fatlawy, Firas Rida Abed
- The Impact of jurisdiction Rules on the Implementation of foreign judgments (A comparative study) — Prof. Dr. AbdulRasul AbduLRedda, Najat Karim Jaber Abbas al-Shammari

FIFTEENTH YEAR
2023
THIRD ISSUE

No. Deposit in the Archives office – office 1291
for the national Baghdad in 2009

الفهرس

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
١	الاثار المترتبة على التعهد بنقل ملكية العقار	أ.د. ميري كاظم عبيد منى محمد كاظم	٩-٤٧
٢	الطعن بالقرارات الصادرة في الدعوة المدنية (دراسة مقارنة)	ا.د.منصور حاتم محسن امير رحيم حميد	٤٨-٩٢
٣	جهات وضع اشارة الحجز على العقار (دراسة مقارنة)	ا.د.سلام عبد الزهرة فراس رضا عبد	٩٣-١٣٢
٤	تأثير قواعد الاختصاص القضائي على تنفيذ الاحكام الاجنبية (دراسة مقارنة)	ا.د.عبد الرسول عبد الرضا نجاة كريم جابر	١٣٣-١٧٤
٥	ملامح النظام السياسي لكوريا الجنوبية	ا.د.علاء عبد الحسن العنزي	١٧٥-١٩٥
٦	الالتزام بالسرية في مفاوضات عقود التجارة الدولية	ا.د. ميثاق طالب عبد ضحى حامد عليوي	١٩٦-٢٢٥
٧	تعويض الضرر المعنوي للشخص المعنوي (دراسة مقارنة)	ا.م.د.محمد جعفر هادي	٢٢٦-٣١٦
٨	الدعوى الجماعية (دراسة في القانون الفرنسي)	ا.م.د.محمد جعفر هادي محمد صالح نجم عبد	٣١٧-٣٩٦
٩	ماهية جريمة افشاء الموظف معلومات تتعلق باستمارة اقرار الذمة المالية.	ا.م.د.حوراء احمد شاكر زينب وادي محسن	٣٩٧-٤٣١
١٠	تأخير اعوان القضاء عن اجراءات الدعوى المدنية(دراسة مقارنة	ا.م.د. عدنان هاشم جواد حسين علي حسين حمزة	٤٣٢-٤٦٦
١١	خصائص الوديعة الاستثمارية النقدية وتميزها عما يشتبه بها	أ.م.اعتدال عبد الباقي يوسف حنين حيدر عبد	٤٦٧-٥٠٠
١٢	الغش في المعاملات التجارية في القانون العراقي	م.د.عباس سهيل جيجان	٥٠١-٥٢٥
١٣	تنازع القوانين في النشاط الضريبي	م.م سالم حسين عليوي	٥٢٦-٥٤١

ملامح النظام السياسي لكوريا الجنوبية

اوراق بحثية في اهم معالم الدولة والنظام السياسي لكوريا الجنوبية

الاستاذ الدكتور

علاء عبد الحسن العنزي

كلية القانون – جامعة بابل

الملخص :

ان الدراسات المتعلقة بكوريا الجنوبية، تثير فضول الباحثين واهتمام القراء، فهذه الدولة الفتية التي تكونت في اعقاب الحرب العالمية الثانية، شهدت تغيرات وتطورات غير متوقعة في مجال السياسة والاقتصاد وبناء المجتمع، وتخطت عواقب الاحتلال، وتجاوزت مراحل الحكم العسكري، لتخرج للعالم دولة في تطور مستمر. هذه التغيرات امكن تسميتها بالثورة الهادئة، ومن الضروري ادراك اهميتها، وفهم ديناميكيتها، وتحليل وتوقع نتائجها.

تلك الدولة التي تحتل المرتبة الرابعة في آسيا اقتصادياً، بعد تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، والتي تعرف بالنمور الاربعة الاسيوية وخامس دولة مستهلكة للنفط الخام في صناعاتها، الدولة التي وجدت مكانها في قلب التنافس السياسي والاقتصادي بين امريكا والصين من جهة، وامريكا وكوريا الشمالية وروسيا من جهة اخرى، لفتت انظار العالم بنموها الاقتصادي السريع في الستينيات والسبعينيات، والذي رافقه تطور سياسي واجتماعي داخلي.

ولما كانت النهضة الكورية تعد أنموذجا ناجحاً، وتجربة متميزة يمكن الاستفادة منها من قبل الدول النامية التي عانت من ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة، عن طريق تبني منهج التمنية الاقتصادية، والتطور المؤسساتي للهياكل الاساسية للدولة، لذلك تبنى البحث منهجا استعراضيا لأهم معالم دولة كوريا الجنوبية.

١- المقدمة:

جمهورية كوريا الجنوبية (ROSK) ، شهدت تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية ودولية، يمكن وصفها بانها تغيرات تطورية أو ثورية أو كليهما، فقد شهدت هذه الدولة حدوث تحول تدريجي في عناصر المجتمع الكوري الجنوبي والاعتراف الدولي بإنجازاتها الاقتصادية الاستثنائية والمتفجرة تقريبًا، فجمهورية كوريا شهدت - ثورات اجتماعية افتراضية - في الهياكل الأساسية والسياسات منذ تنصيب أول حكومة لها في عهد الرئيس سينغمان ري في عام 1948. وتعد مثالا للدول الفقيرة التي تحولت الى بلدان متقدمة بفضل دعم الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، ففي سنة 2018 أصبحت كوريا الجنوبية في الترتيب العالمي الحادي عشر من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

ومن دولة كانت لأمد غير بعيد تحكم من قبل ضباط الجيش الذين وصلوا الى السلطة بانقلاب عسكري، الى دولة ديمقراطية قائمة على التداول السلمي للسلطة لدرجة ان احد رؤساء جمهورياتها، وهو الرئيس الكوري كيم داي جونك، حصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1998. ومن دولة تحتكر فيها طبقة النبلاء، فرص التعليم الى دولة تضم مئات مؤسسات التعليم العالي المتاحة للجميع. هذه التغيرات الضخمة سنحاول تسليط الضوء عليها من خلال النقاط الرئيسة التالية:

1.2 العناوين الرئيسة

1. توضيح معالم واساسيات النظام السياسي في كوريا، من حيث التعريف بالدولة الكورية وموقعها واهميتها الجيوسياسية.

.2 تسليط الضوء على نظام الاحزاب والانتخابات والحقوق والحريات في كوريا الجنوبية وعرض مسيرة تطورها.

.3 استعراض تجربة النمو الاقتصادي وتطوره بالمراحل التي مر بها حتى الوقت الحاضر.

.4 تحديد ملامح النظام الداخلي لكوريا الجنوبية من حيث البنية المجتمعية وسياسة التعليم والصحة واستعراض تطور هذه المفاهيم.

2 - أسس النظام السياسي في كوريا الجنوبية:

2.1 الدولة ونظام الحكم

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة واستسلام اليابان، في عام 1945، نشأت دولة جمهورية كوريا وحصلت على الاستقلال في15 أغسطس 1945 عن الاحتلال الياباني، تأسست جمهورية كوريا في أغسطس 15، 1948، فقد اعلن قادة الولايات المتحدة وبريطانيا والصين، في القاهرة عام 1943، ان كوريا ستصبح مستقلة، بعد استسلام اليابان في الحرب، وبالفعل وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا في عام 1945 اتفاقا سريا شهدته الصين في مؤتمر يالطا الذي تم باجتماع القوى المنتصرة بالحرب، بموجبه تم تقسيم شبه الجزيرة الكورية الى قسم شمالي وقسم جنوبي عند خط العرض 38 شمالا، كأحد شروط الدولتين لقبول استسلام اليابان، إذ تم الاتفاق على اشراف الاتحاد السوفيتي على استسلام القوات اليابانية شمال الخط 38، في حين تشرف الولايات المتحدة الامريكية على ذات الامر جنوباً، على ان لايؤثر ذلك على وحدة كوريا، غير ان قيام الاتحاد السوفيتي بغلق الخط الفاصل بين الشمال والجنوب، ورفض دخول ممثل الامم المتحدة للجزء الشمالي، دفع الامم المتحدة للإشراف على الانتخابات في الجزء الجنوبي سنة 1948،[1] وقد اعتمد جمهورية كوريا اسماً رسمياً للدولة الجديدة التي تقع في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، اما تسمية كوريا الجنوبية، فهي تسمية غير رسمية غير انها شائعة على نحو متزايد في العالم الغربي.

تم تبني اول دستور كوري جنوبي في تموز 1948، وخضع هذا الدستور ل(8) تعديلات كان اخرها وأهمها التعديل الذي تم سنة 1987، وقد نص هذا الدستور في المادة (8) منه على " تتألف أراضي الجمهورية الكورية من شبه الجزيرة الكورية والجزر المجاورة. وعلى ان تسعى الجمهورية الكورية للتوحيد وصياغة سياسة للتوحيد

[1] - محمد مصطفى شحاتة، احتمالات الوحدة بين الكوريتين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، ١٩٩٢، ص ١٣٣.

السلمي وتطبيقها بناء على مبادئ الحرية والديمقراطية(م4)، وان تسعى الجمهورية الكورية إلى الحفاظ على السلام الدولي وتنبذ كل الحروب العدائية. وتكليف القوات المسلحة بالمهمة المقدسة وهي الأمن الوطني والدفاع عن الأرض، ويجب الحفاظ على حيادها السياسي (م5).

2.2. الاهمية الجيوسياسية

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، شهد النظام الدولي العديد من التغيرات، وعلى الرغم من ذلك مازالت هناك مناطق محل تنافس وصراع بين القوى الكبرى في النظام الجديد، وتقع شبه الجزيرة الكورية ضمن هذه المناطق، فهذه المنطقة تعتبر مجالا للتنافس بين قوى اربع دول كبرى، هي الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا. حيث ترى الولايات المتحدة ان شبه الجزيرة الكورية بموقعها المتميز في اقصى شرق آسيا، وفي حدودها الشمالية الصين، ومن الشمال الشرقي الاتحاد السوفيتي سابقا، ومن الجنوب اليابان، فقد عدتها موقعا متميزاً لنشر القيم الليبرالية ومحاصرة المد الشيوعي في شرق آسيا، اما الاتحاد السوفيتي فقد اعتبرها موقعا لمقاومة الاطماع الامريكية ونشر الايدلوجية الشيوعية في آسيا. اما اليابان فنظراً لاعتبارات الجوار الجغرافي، كان لها اهتمام تاريخي بالمنطقة واعتبرتها مفتاحاً لأمنها واستقرارها، إذ تتحكم كوريا الجنوبية في مضيق توشيما، والذي يعد الممر الحيوي للأسطول الروسي في منطقة الباسيفيك[1].

غير ان ال "36 سنة" من الاحتلال ، كما أصبحوا معروفين ، تشكل عقبة في العلاقات الكورية اليابانية ، ويظل موضوع التعاون الكوري مع القوات اليابانية المحتلة حساسًا للغاية[2].

وبالنسبة للصين، تعد هذه المنطقة البوابة الرئيسة لشمال شرق الصين، حيث تتصل معها جغرافيا بطول 600 كم، مما يدفع سياستها الخارجية باستمرار للحفاظ على استقرار هذه المنطقة بما يعود على أمنها واستقرارها بنتائج ايجابية. إذاً الموقع الجغرافي لجمهورية كوريا في شبه الجزيرة الكورية ذو اهمية سياسية، حيث تعد هذه المنطقة من اكثر المناطق التي تتصادم بها توازنات القوى الكبرى الاقليمية والدولية، وهي تسعى لبقاء الانقسام بين الكوريتين مع ضمان عدم الانجرار في حرب مباشرة او غير مباشرة[3] .

[1] فردوس محمد عبد الباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، دار العربي للنشر والتوزيع، ص ٩-١٠

[2] Country Profile: South Korea, May 2005, Library of Congress – Federal Research Division,p 3.

[3] ثامر ذياب، خبراء يحذرون: الصدام بين الكوريتين يمكن ان تؤججه القوى الكبرى لصدام دولي، الموقع الالكتروني لجريدة التعاون http://digital.ahram.org.eg

اضافة الى ماتقدم فإن كوريا الجنوبية قد تزايدت قوتها وأصبحت تعد من الدول في الدرجة المتوسطة نتيجة للعديد من العوامل كعدد السكان البالغ تقريبا (50) مليون نسمة، ارتفاع الناتج المحلي فيها ، اضافة الى اهمية الموقع الاستراتيجي الذي ذكرناه في اعلاه[1].

2.3نظام الحكم

كوريا الجنوبية جمهورية رئاسية قائمة على الديمقراطية التشاركية، يحكمها رئيس منتخب مباشرة وهيئة تشريعية من مجلس واحد، الجمعية الوطنية. على الرغم من أن كوريا الجنوبية اليوم معترف بها كديمقراطية، إلا أنها كانت محكومة لعدة عقود بعد الحرب الكورية من قبل سلسلة من القادة الذين تولوا منصبهم في ظل ظروف أقل من الديمقراطية.

بعد اعلان استقلال كوريا الجنوبية، لم تستقر الاوضاع طويلا حتى اشتعلت حرب الكوريتين، باعتداء كوريا الشمالية ودخولها اراضي جارتها الجنوبية ، وبعد انتهاء الحرب في عام 1952، تم انتخاب سينجمان ري ، الذي تولى رئاسة كوريا الجنوبية في عام 1948 بعد انتخاب الجمعية الوطنية، رئيسًا عن طريق التصويت الشعبي. تميزت رئاسة ري بطابع التمسك بالسلطة، وكانت الخمسينيات فترة من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في كوريا الجنوبية. تواصلت جهود ري بشكل متزايد للبقاء في منصبه في انتخابات عام 1960. أدى تزايد الفساد وارتفاع التضخم في ظل نظام ري إلى احتجاجات الطلاب في أبريل 1960 والتي تعرف اليوم باسم ثورة 19 أبريل الطلابية، واضطر ري في النهاية إلى التنحي و نهاية الجمهورية الأولى[2].

ومع ذلك، لم تتمكن الجمهورية الثانية بقيادة رئيس الوزراء تشانغ ميون من السيطرة على الفساد السياسي أو الاقتصاد، الذي استمر في التراجع. وهكذا ولأسباب داخلية وخارجية، نهض الجيش لملء فراغ السلطة السياسية الذي خلفه انهيار الجمهورية الأولى وعجز الثاني عن إحراز أي تقدم في قيادة البلاد للخروج من الفوضى السياسية والاقتصادية، ففي عام 1961 قامت مجموعة من الضباط العسكريين الموالين للواء بارك تشونغ هي بانقلاب عسكري استمر في السيطرة على مقاليد الحكم حتى عام 1987، وقد تميزت فترة الحكم العسكري هذه بزيادة القمع السياسي المحلي والصراعات على السلطة، بما في ذلك اغتيال الرئيس بارك في عام 1979 من قبل رئيس وكالة المخابرات المركزية الكورية الجنوبية. كانت القيادة السياسية خلال هذا الوقت حصريًا تقريبًا في أيدي العسكريين والقادة العسكريين السابقين. في نفس الوقت، بحلول 1970 كان الاقتصاد الكوري الجنوبي يمر بفترة نمو غير مسبوق. على الرغم من أن النمو الديمقراطي كان مقيدًا، فقد ارتفعت مستويات المعيشة.

[1] د. طويل نسيمة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ط١، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية-المانيا-برلين، ٢٠١٧، ص١١٨.

[2] Byung-Nak Song, The Rise of the Korean Economy (Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 141.

وبحلول الثمانينيات أصبحت احتجاجات الطلاب ضد النظام اكثر اتساعا، وقد حظيت هذه المظاهرات بتأييد واسع النطاق وكان من نتائجها ان أجرت الحكومة انتخابات عام 1987. هذه كانت أول انتخابات حرة منذ 16 عاما. في الانتخابات التالية في عام 1992، صوت الكوريون الجنوبيون لكيم يونغ سام، وهو أول رئيس جمهورية غير عسكري يتقلد الحكم في البلاد منذ 30 عامًا. كانت التسعينات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين فترة استقرار سياسي، مع انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة. أدى التحول الديمقراطي في عام 1987 إلى تأسيس الجمهورية السادسة بالتصديق على دستور جديد في ظل الجمهورية السادسة الديمقراطية، شهدت كوريا سلسلة من الإصلاحات الديمقراطية على المؤسسات والممارسات السياسية[1].

قبل الانتقال إلى الديمقراطية، اتسمت المؤسسات والممارسات السياسية بالتنافس العام المحدود على السلطة، والهيمنة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية، والسيطرة على وسائل الإعلام وتقليص الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. ومع ذلك، أعاد الدستور الجديد للجمهورية السادسة المؤسسات والممارسات السياسية الديمقراطية الرئيسية[2].

ينص الدستور الجديد على انتخاب شعبي مباشر للرئيس بفترة ولاية واحدة غير قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات. كما هو الحال في الماضي الاستبدادي، يمثل الرئيس الدولة ويرأس الفرع التنفيذي للحكومة. ومع ذلك ، يتم تقليص سلطات الرئيس التنفيذي إلى حد كبير، بينما يتم توسيع سلطات السلطتين التشريعية والقضائية بشكل كبير. على وجه التحديد، يتم إلغاء سلطات الرئيس فيما يتعلق بمراسيم الطوارئ وحل الجمعية الوطنية. استعادة وتعزيز الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية. هذه التغييرات المؤسسية وغيرها تجعل الهيئة التشريعية لم تعد ختم مطاطي للسلطة التنفيذية .

اصبح القضاء مستقلاً في قراراته وتعيين القضاة، وأنشئت المحكمة الدستورية حديثاً لتعزيز الرقابة القضائية، وتعد من ابرز ماجاء به الدستور الحالي، وهي تتكون من (9) قضاة يتولون مهامهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، وتتولى المحكمة مهمة حماية الدستور وضمان حقوق وحريات الشعب، فهي تختص بمراجعة دستورية القوانين، تفسير نصوص الدستور، الرقابة على الاحزاب السياسية اذا تم توجيه اتهام لأحد الاحزاب بأن اهدافه او انشطته تتعارض مع النظام الديمقراطي الأساسي، توجه الحكومة دعوى امام المحكمة الدستورية للمطالبة بحله، ويمكن ان يتم حل الحزب السياسي بقرار من المحكمة الدستورية(م8 من دستور 1987).

[1] Shin, Doh Chull. 1999. Mass Politics and Culture in Democratizing Korea. New York: Cambridge University Press.

[2] Chong-min Park, Jung Hyun Bae, The State of Democratic Governance in South Korea: From the Perspective of Ordinary Citizens , Asian Barometer conference on the State of Democratic Governance in Asia, held in Taipei, Taiwan on June 20-21, 2008, p2.

تم توسيع حدود الحقوق السياسية والمدنية بشكل كبير وبدأت حماية الحقوق الاجتماعية الأساسية. يحمي الدستور الأحزاب السياسية من القرارات التعسفية بحلها بينما يتطلب منها تعزيز الديمقراطية الداخلية. كما ينص الدستور صراحة على الحياد السياسي للجيش.

الرئيس هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، ويتولى تعيين رئيس الوزراء بموافقة الجمعية الوطنية، وتعيين وزراء الوزارات الـ 17 التي توجه السياسة العامة وشؤون الدولة. والوكالات الاستشارية الرئيسية للرئاسة هي مجلس الأمن القومي ، والمجلس الاستشاري المعني بإعادة التوحيد الديمقراطي والسلمي، والمجلس الرئاسي للعلم والتكنولوجيا، واللجنة الرئاسية للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، ولجنة الخدمة المدنية، واللجنة الكورية المستقلة لمكافحة الفساد. ولجنة التحقيق بشأن الوفيات المشبوهة. كما يدير الرئيس دائرة المخابرات الوطنية ومجلس التدقيق والتفتيش.

أما السلطة التشريعية فإنها تتمثل بالجمعية الوطنية المكونة من مجلس واحد ب 273 عضوًا لمدة أربع سنوات ويجتمعون في جلسات منتظمة لمدة 100 يوم من سبتمبر إلى ديسمبر من كل عام. يمكن للرئيس أن يطلب أن يجتمع المجلس في جلسة خاصة تصل إلى 30 يوما. يكلف الدستور الجمعية بمسؤولية وضع قوانين الأمة، وكذلك إقرار الميزانية الوطنية، و أمور أخرى. ينتخب المجلس رئيساً ونائبين له، يخدمون لمدة عامين. السلطة القضائية تتألف من المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، والمحاكم المحلية، والمحكمة الدستورية وهي تعد هيئة مستقلة.

2.4 الاحزاب والانتخابات

تعرف كوريا الجنوبية على نطاق واسع على انها واحدة من ديمقراطيات الموجة الثالثة الناجحة في آسيا، إذ نجحت هذه الدولة في التحول من الحكم الاستبدادي الى الديمقراطية[1]، غير ان النضج الديمقراطي لكوريا الجنوبية قد اتى لاحقا للنضج الاقتصادي ونموه، (فإذا مانظرنا الى الوراء في ماضي كوريا وحاضر الصين، نجد علاقة عكسية بين نضج الديمقراطية والنمو الاقتصادي الكمي، وخلال فترة الازدهار الاقتصادي في الستينات والسبعينات، كانت كوريا تحت القيادة الديكتاتورية للرئيس بارك تشونغ هي، الذي قاد الامة نحو التنمية الاقتصادية في ديمقراطية على الطراز الكوري، والتي اختلفت كثيرا عن المفهوم الغربي للديمقراطية، وبالمثل فإن الصين تحلق على ارتفاع كبير باستخدام اجنحة قوية من النمو الاقتصادي في ظل نظام الحزب الواحد

[1] Shin, Doh Chull. 2007. Democratization: Perspectives from Global Citizenries, in R. Dalton and H. Klingemann, eds., The Oxford Handbook of Political Behavior. Oxford: Oxford University Press.
- Huntington, Samuel. 1991. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press.

والشيوعية)[1] منذ التحول الديمقراطي في عام 1987، شهدت كوريا بانتظام اقامة انتخابات حرة وتنافسية على جميع مستويات الحكومة .علاوة على ذلك، ورغم ان كوريا الجنوبية هي بلد متعدد الاحزاب، الا انه كان هناك حزبين كبيرين يتناوبان على السلطة، وعملت السلطة السياسية في كوريا على توفير مستلزمات الحد الأدنى من الديمقراطية كالاقتراع العام ، والانتخابات الحرة والنزيهة ، والمنافسة متعددة الأحزاب والمصادر البديلة للمعلومات[2]. يفي النظام السياسي في كوريا بهذه المعايير الأساسية، وليس هناك شك في أن كوريا أنشأت لنفسها ديمقراطية انتخابية، ومع ذلك، لم يستمر الدعم الشعبي للديمقراطية كثيرًا منذ التحول الديمقراطي وشهد مراحل تذبذب عديدة[3] .

وقد حرص دستور كوريا الجنوبية على تضمين نصوصه كفالة حرية إنشاء الأحزاب السياسية، ونظام التعددية الحزبية، واشترط أن تكون الأحزاب السياسية ديمقراطية في أهدافها وتنظيمها وأنشطتها وأن تمتلك ما يلزم من ترتيبات تنظيمية لكي يشاركها الشعب تشكيل الإرادة السياسية. وهي تتمتع بحماية الدولة ويجوز لها الحصول على أموال تشغيلية من الدولة بشروط يحددها القانون، كما انه اخضع انشطة الاحزاب السياسية واهدافها الى رقابة المحكمة الدستورية، حيث نص على انه إذا كانت أغراض أحد الأحزاب السياسية أو أنشطته متعارضة مع النظام الديمقراطي الأساسي، فيجوز للحكومة رفع دعوى ضده في المحكمة الدستورية من أجل حله، ويُحل الحزب السياسي وفقًا لقرار المحكمة الدستورية(م8).

وكما ذكرنا فان كوريا الجنوبية دولة متعددة الأحزاب، إذ تبرز على الساحة السياسية الكثير من الاحزاب، مثل حزب أوري (حزب الرئيس روه مو هيون) والذي فاز بأغلبية 152 مقعد في انتخابات 2004، والحزب الوطني الكبير، حزب العمل الديمقراطي، وحزب الألفية الديمقراطي (حزب الرئيس كيم داي جونغ)، واحزاب اخرى مثل حزب الديمقراطيين الليبراليين المتحدين وحزب الشعب الديمقراطي. منذ التغيير الديمقراطي ، لم يُحرم أي سياسي أو حزاب من حقهم في التنافس على السلطة، لجنة الانتخابات المركزية المستقلة تضع على عاتقها ضمان حرية ونزاهة الانتخابات. كما إن حقيقة وجود تناوب حزبي في استلام السلطة لهو دليل على نزاهة الانتخابات[4].

حق الانتخاب عام ومباشر، وهو متاح لكل من اكمل 20 سنة من عمره حتى تم تخفيضه لسن 19 سنة 2005. ويشترك الناخبون في الانتخابات الرئاسية كل خمس سنوات، حيث يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر ولمدة خمس سنوات ولاية. اما الانتخابات التشريعية فهي تجري كل اربع سنوات، حيث يتم انتخاب 273 عضواً

---

[1] جونغ كيونغ تشوي ، راس على عقب قصة نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية (ترجمة للانكليزية)كرستي هيون – جوولي، ترجمة للعربية : الدكتور المهندس حسين علي داود ، المهندسة نسرين عبد الجبار حمزة ، مراجعة الترجمة العربية، د . عماد عبد اللطيف سالم ، بغداد ٢٠١٨، ص ١٢٨.

[2] Diamond, Larry. 1999. Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

[3] Park, Chong-Min and Doh Chull Shin. 2006. Popular Support for Democracy and its Institutions in Korea: The Dynamics and Sources of Regime Support and Institutional Trust.

[4] . Chong-min Park, Jung Hyun Bae, op cit p 10.

في الجمعية الوطنية ايضا بالانتخاب المباشر ولمدة أربع سنوات. وتتميز كوريا بأنها تملك حياة سياسية نشطة على الرغم من شيخوخة السكان وانخفاض معدلات المواليد، وذلك بسبب المشاركة الواسعة للشباب الكوري في السياسة والانتخابات، والشعور الاجتماعي العام بالارتياح للممارسة الانتخابية[1].

منذ الانتقال الديمقراطي ، لم تكن هناك قيود على حق التصويت ، وهو الحق السياسي الرئيسي للمواطنة. في الواقع، حتى في ظل الحكم الاستبدادي لم يُحرم أي فرد من حق التصويت ولم يتم حرمان اي شريحة من السكان على أساس الجنس أو الأمية ، على الرغم من أن الناخبين لم يكونوا أحرارًا في التعبير عن تفضيلاتهم ولم يكن جميع السياسيين قادرين على الترشح للمناصب العامة. ومنذ الانتقال الديمقراطي، كان للناخبين الحرية في الإدلاء بأصواتهم لمكافأة أو معاقبة شاغليه، كان التطور الأبرز في العقد الماضي هو أن الناس العاديين بدأوا في المشاركة في عملية ترشيح مرشح الحزب، نظرًا لأن الأحزاب السياسية سمحت لأعضاء الحزب والأشخاص العاديين باختيار المرشحين للمناصب العامة، فقد اتسع نطاق المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية بشكل كبير. كما عززت هذه الأنظمة الأولية المفتوحة الديمقراطية داخل الحزب، والنظام الانتخابي القائم في كوريا يجمع بين الانتخاب الفردي بالأغلبية، والتمثيل النسبي للأحزاب عن طريق نظام القائمة، ويشترط النظام الانتخابي نسبة تمثيل للمرأة في القوائم الحزبية لايقل عن النصف، اي يجب ان يكون نصف مشحي القوائم الحزبية من النساء، وهذا الاشتراط عزز دور المرأة الكورية في المشاركة والتمثيل السياسي[2].

2.5 الحقوق والحريات

ان الحقوق والحريات في كوريا الجنوبية، وبشكل متقارب مع الاقتصاد والسياسة والمجتمع، ايضا شهدت فترات صعبة ضيقت من نطاقها، وقلصت من مضمونها، لاسيما الفترات التي اعقبت الحرب وفترة الحكم العسكري. كانت هناك إصلاحات مؤسسية لتوسيع حدود الحقوق السياسية والحريات المدنية. في عام 1994، تم إنشاء مكتب أمين المظالم لمعالجة شكاوى المواطنين ضد الوكالات الحكومية. في عام 2001 ، تم تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإشراف عليها. منذ عام 1998 ، تم تنفيذ قانون الكشف عن المعلومات لمنح المواطنين حقوق الوصول إلى السجلات والوثائق الحكومية، وهنا نذكر ايضا محاولات حكومة كيم داي جونغ (1998-2003) في تعزيز الديمقراطية من خلال ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الافراج عن السجناء السياسيين ، تعزيز نظام الضمان الاجتماعي من خلال توسيع برامج التأمين الاجتماعي والمساعدة العامة[3].

وبقدر تعلق الامر بالدستور، فإن دستور جمهورية كوريا المعدل سنة 1987، نص في المادة(10) منه على انه "يوقن جميع المواطنين قيمتهم وكرامتهم الإنسانيتين، وأن لديهم الحق في السعي وراء تحقيق السعادة. ومن

[1] . David I. Steinberg, THE NEW POLITICAL PARADIGM IN SOUTH KOREA: SOCIAL CHANGE AND THE ELITE STRUCTURE, U.S.–Korea Academic Symposium,p82.
[2] Chong-min Park, Jung Hyun Bae, op cit, p 15.
[3] Chong-min Park, Jung Hyun Bae, op cit, p 10.

واجب الدولة التأكيد على حقوق الإنسان الأساسية والمصونة للأفراد وكفالتها". وأكد الدستور في المادة (11) منه على مبدأ المساواة بين الافراد جميعا دون تمييز ولأي سبب كان، ومنع تمييز اي طائفة على بقية الطوائف مهما كانت المبررات، ثم واصلت المواد (12-37) على تنظيم مختلف جوانب الحقوق والحريات المعترف بها لافراد الشعب وكفالتها من قبل الدولة.

الان يمكن القول ان جمهورية كوريا تحترم بشكل عام حقوق الإنسان لمواطنيها. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى وجود بعض الممارسات التي رصدتها اجهزة الدفاع عن حقوق الانسان كاستخدام العنف اثناء التحقيق على المحتجزين لا يزال مستمراً بين أفراد الشرطة وموظفي السجون. كما نوهت منظمات حقوق الإنسان أيضا الى أن قانون الأمن القومي (NSL) لا يزال يستخدم للحد من حرية التعبير والصحافة، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية السفر. وتواصل منظمة العفو الدولية حث الحكومة الكورية على إلغاء قانون الأمن القومي وتحسين الحقوق المدنية للعمال الأجانب وكذلك الحقوق الاجتماعية للعمال غير النظاميين. قانون الأمن القومي لعام 1948 هو نتاج علاقات كوريا الجنوبية مع كوريا الشمالية. تحت الحكم الاستبدادي تم استخدام هذا القانون لقمع المعارضة السياسية، لا يتمتع العديد من موظفي القطاع العام بالحق في تكوين الجمعيات، وقد قوبلت جهود تنظيم النقابات بالمضايقة والاعتقال[1].

3. الاوضاع الداخلية في كوريا الجنوبية

3.1 سكان دولة كوريا الجنوبية

يفوق عدد سكان جمهورية كوريا (51000000)، وباستثناء أقلية صغيرة جدًا من السكان من أصل صيني (حوالي 20000)، فإن السكان الكوريين متجانسون، حتى صدمة الحكم الاستعماري الياباني وحالات الوفاة والاضطرابات التي اعقبت بالحرب الكورية لم تدمر نسيج النخبة الاجتماعية الذي كان سائدا في القرن السادس في كوريا. ومع انه في فترة الانقلاب العسكري لعام 1961، جاء إلى السلطة عنصر جديد سرعان ما غير هيكل النخبة في كوريا الجنوبية وغير العادات والانتماءات الثقافية. إذ سرعان ما أصبح الضباط العسكريون من خلفيات اجتماعية غير معروفة أصحاب المشاريع القوية الجديدة في ذلك المجتمع، الأمر الذي غير من هيكلية الطبقات الاجتماعية للسكان المحليين، وتقلص في حينها دور ونفوذ طبقات النبلاء، إلا ان هذه الحقبة شهدت تطورا في النسيج الاجتماعي للشعب، وبقيت اطياف الشعب متماسكة على الرغم من تردي مقاييس الديمقراطية في الممارسات السياسية في تلك الحقبة[2]. لاسيما وان الكوريون جميعهم تقريبا ينحدرون من مجموعة عرقية

[1] Country Profile: South Korea, op cit.
[2] David I. Steinberg, op cit, p83.

واحدة، لذلك فإن الظروف القاسية خلقت حركة اجتماعية متمثلة بتحدٍ جماعي ومنظم ومستدام وغير مؤسسي للسلطات وأصحاب النفوذ أو المعتقدات والممارسات الثقافية[1].

فيما يتعلق باللغة فإن الكورية هي اللغة الوطنية ويتم التحدث بها في مجموعة متنوعة من اللهجات المحلية. اما ديانات الشعب الكوري الجنوبي، يلاحظ ان فقط مايتجاوز 50 بالمائة من الكوريين يصرحون بالانتماء الديني، ينتشر هذا الانتماء بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من التقاليد ، بما في ذلك البوذية والمسيحية وهما اكبر ديانتين في كوريا الجنوبية، تليهما والكونفوشيوسية والشامانية، واقلية مسلمة محدودة العدد، وديانات اخرى ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ظهرت مجموعة متنوعة من الاديان الجديدة.

3.2 اقتصاد دولة كوريا

شهد اقتصاد السوق الكوري الجنوبي تحولا عميقا في النصف الأخير من القرن العشرين، ربما لم يسبق له مثيل من قبل أي دولة خلال ذلك الوقت. لقد خرجت من الحرب الكورية المدمرة وبقيت دولة فقيرة في الستينيات تعتمد على الزراعة بالدرجة الأساس، عندما غيرت فترة غير مسبوقة من النمو والتحديث والتصنيع المشهد الاقتصادي والمادي لكوريا الجنوبية. في غضون أربعة عقود فقط، نما دخل الفرد في كوريا الجنوبية 100 مرة. في الوقت نفسه، نمت مدن البلاد، ازدادت الفرص الاقتصادية، بمعدل غير مسبوق، أصبحت كوريا الجنوبية الآن دولة لديها أعلى معدل للوصول إلى الإنترنت، ورائدة في إنتاج أشباه الموصلات، ومبتكر عالمي في الإلكترونيات الاستهلاكية[2].

التطورات الاقتصادية التي اختبرتها كوريا الجنوبية، تمثلت بثلاث مراحل، المرحلة الاولى اتبعت فيها (سياسة احلال الواردات) وذلك بهدف تشجيع الصناعة الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الواردات قدر الامكان، ثم توجهت نحو المرحلة الثانية وهي (سياسة التصنيع الموجه للتصدير) (EOI) في منتصف الستينيات، ثم التحول إلى التصنيع الثقيل والكيميائي (HCI) في أوائل السبعينيات ، وأخيرًا التحول نحو تحرير الاقتصاد في الثمانينيات، علماً ان السياسة الاقتصادية يهيمن على تحريكها ثلاث جهات هي: مجلس التخطيط الاقتصادي (EPB) ووزارة المالية (MOF) ووزارة التجارة والصناعة (MCI) ، يكشف ميزان القوى بين هذه الجهات الثلاث، الكثير عن طبيعة صنع القرار في السياسة الاقتصادية وبالتالي طبيعة الاقتصاد السياسي الكوري[3].

---

[1] Goodwin, J. and J.M. Jasper, The SocialMovements Reader: Cases and Concepts. Blackwell Readers in Sociology. Vol. 12. 2003, Malden, MA: Blackwell Publishers. xii, 394.p3.

[٢] لتفاصيل اكثر: عدنان فرحان عبد الحسين، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للفترة(١٩٦٥،٢٠٠٥)، مجلة العلوم الاقتصادية، /العدد ١٨/نيسان/ ٢٠٠٦، جامعة البصرة.

[3] Kelley K. Hwang, SOUTH KOREA'S BUREAUCRACY AND THE INFORMAL POLITICS OF ECONOMIC DEVELOPMENT, doctorate theses in Political Science, University of California, 1996,p 306.

ان مجلس التخطيط الاقتصادي تم انشاؤه زمن الحكم العسكري في يوليو 1961 من خلال الجمع بين مكتب الإحصاء بوزارة الداخلية ومكتب التخطيط بوزارة التعمير ومكتب ميزانية وزارة المالية. وسرعان ما أصبح EPB، الذي كان يسيطر عليه في الأصل مستشارون أجانب، تحت إشراف خبراء تكنوقراط كوريين تم تدريبهم من قبل مدربين أجانب. ان اهمية الدور الذي لعبه هذا المجلس لم يقتصر على وظائفه المتمثلة في الإشراف على الخطط الاقتصادية الخمسية والسيطرة على الميزانية، ووضع خطة خمسية للاقتصاد[1] ولكن أيضًا من خلال حقيقة أن وزير EPB كان في نفس الوقت نائب رئيس الوزراء الذي كان مفوضًا للسيطرة والتنسيق و الفصل بين الوزارات الأخرى في المسائل الاقتصادية، ويترأس الاجتماع نصف الشهري الذي يحضره أحد عشر وزيرًا اقتصاديًا ووزير الشؤون الخارجية، واعضاء هذا المجلس معظمهم متعلمون في الولايات المتحدة ويتأثرون بشدة بأفكار الاقتصاد الليبرالي، لذلك انطلقوا لتحرير الاقتصاد الكوري من قيود السياسات التي كانت سائدة في ظل النظامين السابقين. وشملت هذه الجهود "إعادة تنظيم نظام أسعار الصرف المتعددة الموجود من قبل (1952-1960)، وتحرير قيود الاستيراد، وتكثيف حوافز التصدير"[2]

مع ذلك لايخلو هذا التقدم من الكبوات، إذ كشفت الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات عن مجموعة متنوعة من نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد الكوري الجنوبي. كانت الاحتياطيات الأجنبية غير كافية، وكان الاقتراض الأجنبي واسع النطاق (وبحلول نهاية عام 1996 ، كان 58 في المائة من الدين الخارجي قصير الأجل)، حفز العديد من حالات الإفلاس الرئيسية البنوك على تشديد سياسات الإقراض، وأدى النقص اللاحق في رأس المال إلى تفاقم مشاكل القطاع الخاص الضعيف اصلا، وتبع ذلك المزيد من حالات الإفلاس لاسيما افلاس الشركات[3]. أضف إلى هذه أزمة الثقة دفعت المستثمرين الأجانب إلى الانسحاب من كوريا الجنوبية، مما أدى إلى تفاقم نقص الاحتياطي الأجنبي. بحلول نهاية عام 1997، الجنوب كانت كوريا في خضم أزمة صرف أجنبي كاملة، ومن أجل منع الانهيار الاقتصادي التام ، اضطرت إلى تأمين قرض طارئ من صندوق النقد الدولي (IMF)[4].

كان انتعاش كوريا الجنوبية من الأزمة، على الأقل من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، ملحوظًا إلى حد ما وساعد إلى حد ما على إخفاء ظروف الاقتصاد الصعبة انذاك. وطرأ تحسن ملحوظ في القطاعات الصناعية

---

[1] C. H. Kim, "A to Z of the Treatment of the Illegally Accumulated Wealth," author's translation, Sin Dong-A (New East Asia), vol. 4 (December 1964), pp. 157-77.

[2] Byung-Sun Choi, "The Changing Conception of Industrial Policymaking in Korea," Korean Journal of Policy Studies, vol. 4 (1989), p. 18.

- سمير زهير الصوص، المعجزة الاقتصادية على نهر الـ" هان "، وزارة الاقتصاد الوطني – قسم السياسات والتحليل والاحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، ٢٠٠٦، ص٣٢.١٣

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، تقييم التجربة التنموية في اقتصادات النمور الآسيوية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة، ٢٠٠٢.

[4] Heekyung Hellen Kim, Jae Yun Moon, Shinkyu Yang1, Broadband Penetration and Participatory Politics: South Korea Case, Proceedings of the 37th Hawaii International Conference on System Sciences – 2004, p8.

والزراعية وارتفاع دخل الفرد، فعلى صعيد الزراعة، فإن زراعة الأرز في كوريا تشكل نسبة كبيرة لسد الاحتياجات الداخلية، اضافة الى الثروة الحيوانية التي ازداد انتاجها مع ارتفاع طلب المستهلك، وهي ثاني أكبر قطاع فرعي للاقتصاد الزراعي بعد الأرز. في مجال التعدين تمتلك كوريا الجنوبية القليل من الموارد المعدنية، هناك رواسب صغيرة من فحم الأنثراسيت ، واليورانيوم ، والتنغستن ، وخام الحديد ، والحجر الجيري ، والكاولينيت ، والجرافيت. تساهم الصناعة بما يقرب من 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي) وتوظف 19-20 في المائة من القوة العاملة. تشمل القطاعات الفرعية المهمة للقاعدة الصناعية والتصنيعية لكوريا الجنوبية أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الملحقة للكمبيوتر، ومعدات الاتصالات ، والإلكترونيات الاستهلاكية، والسيارات، وبناء السفن، والبتروكيماويات ، وإنتاج الصلب، وأشباه الموصلات. إذ تعد كوريا الجنوبية منتج أساس ومؤثر في سوق أشباه الموصلات Semi conductors التي تقوم عليها صناعة الرقائق، وتعد شركة سامسونغ قلب الصناعة التكنولوجية في كوريا الجنوبية، حيث تشكل إيراداتها 12.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لسيؤول، وتشكل الصادرات 45 في المئة من نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية، وتسيطر الشركات الكورية على إمداد 70 % من رقائق الذاكرة التي تستخدم في الحواسيب التي تُسمىDRAM وتسيطر الشركات الكورية على 50 في المئة من تصنيع ذاكرة الأقراص المدمجة[1].

على الصعيد العالمي، تعد كوريا الجنوبية سابع أكبر مستهلك للنفط في العالم وخامس أكبر مستورد للنفط. في عام 2001، استهلكت كوريا الجنوبية 2.1 مليون برميل من النفط يوميًا، وفي مطلع العام 2020، استوردت 12 مليون طن من الخام في شهر واحد، ويشكل البترول 55 بالمائة من استهلاك الطاقة الأساسي للبلاد. يمثل الفحم ، الذي يتم استيراد معظمه، 21٪ من إجمالي احتياجات كوريا الجنوبية من الطاقة. وكوريا الجنوبية دولة موقعة على بروتوكول كيوتو لإطار الأمم المتحدة بشأن التغيير المناخي "كدولة غير مدرجة في الملحق الأول". كجزء من جهود الحد من انبعاثات الكربون التي دعا إليها بروتوكول كيوتو[2].

ودولياً، فإنه وان كانت كوريا الجنوبية لا تزال تعد كدولة لا يمكنها التأثير بشكل كبير على موازين القوى السياسية العالمية وترك اثر على الاحداث العالمية الرئيسية، غير انه لايمكن اغفال حقيقة الدور الكبير الذي تلعبه كوريا الجنوبية في مجال التجارة الدولية، ومما ساعد على ذلك هو التغييرات الكبيرة في الاقتصاد العالمي، وريادية كوريا في مجال التنمية الاقتصادية، لذلك يتوقع منها دور قيادي في مجال تعاون دولي وثيق مع الدول النامية[3].

والاقتصاد الكوري لايزال حتى يومنا هذا يسجل ارتفاعا ملحوظا في النمو، وتحتل كوريا الجنوبية المركز الثامن عالميا من ناحية سرعة النمو في غضون 15 سنة اي حتى عام 2020 ، إذ وفقا لبيانات رسمية صدرت عن

[1] عبد العظيم الاموي، كورونا يتسلل الى اقتصاد كوريا الجنوبية، مقال منشور في صحيفة الاندبندنت، الجمعة ٢٨ فبراير ٢٠٢٠.

[2] Country Profile: South Korea, op cit, p9.

[3] طويل نسيمة، المصدر السابق، ص ١١٨.

حكومة سيؤول، فإن الربع الاخير من العام 2019، شهد الاقتصاد الكوري نمواً غير متوقعا، حيث أكد البنك المركزي الكوري ان مؤشر نمو الاقتصاد قد سجل ارتفاعا بنسبة 1.2 من اجمالي الناتج المحلي، وقد يكون لتراجع التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، عامل رئيس على تعافي الاقتصاد الكوري، لاسيما ان هذين البلدين هما اكبر حليفين تجاريين لكوريا الجنوبية، حتى ان محافظ البنك المركزي الكوري الجنوبي، توقع نمو اسرع للاقتصاد في العام الحالي 2020[1].

2.3 واقع التربية والتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي

لم يتحدد تقدم كوريا الجنوبية على النمو الاقتصادي، والتطور في النهج الديمقراطي سياسيا، انما رافق حركة النمو هذه، سياسة للتنمية البشرية تسير باتجاه الاستثمار في الموارد البشرية، من خلال الاهتمام بالعملية التعليمية، تطوير مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث والدراسات، ومدارس التعليم المهني بغية الحصول على الايدي العاملة المتعلمة، التركيز على العلوم والتكنولوجيا لتلبية حاجة سوق العمل، لذلك بادرت حكومة كوريا الى زيادة الانفاق على التعليم لتنفيذ هذه السياسة[2]، حتى يكون هناك تكامل بين متطلبات سوق العمل والتجارة وبين مخرجات المؤسسات التعليمية، حتى تتمكن الدولة من زج المتعلمين وذوي الكفاءات والتعليم والتدريب الجيد لقيادة مفاصل عملية التصنيع، وريادة مجالات الاقتصاد[3]، أسست كوريا نحو 23 مركز دراسات ممولة من القطاع العام، وأكثر من 400 مؤسسة للتعليم العالي[4] ومع ذلك، لم يكن التعليم متاحًا للجميع على نطاق واسع إلا بعد الحرب الكورية. حتى عام 1945 ، كان أقل من 20٪ من الكوريين قد تلقوا تعليماً نظامياً من أي نوع. وبعد سيطرة العسكر على الحكم بالانقلاب، تم فتح الحركة الاجتماعية المحدودة للتعليم التي كانت موجودة من خلال بنية تعليمية جامعية مقيدة للغاية ويسيطر عليها طبقة النبلاء القديمة، وذلك من خلال فتح القناة العسكرية التي سمحت حتى لأبناء فقراء الريف والحضر بالحصول على تعليم جيد من خلال الأكاديمية العسكرية. ومع تقدم الحكم العسكري، كان التوسع في التعليم العالي إنجازًا وتغييرًا رئيسي. إذ تم تقييد طبقة

النبلاء في التحكم بالتعليم وهذه الأحداث عملت على تحريك المجتمع الكوري باتجاه أكثر مساواة في فرص التعليم العادي والعالي[5].

بدأت رحلة التعليم في كوريا منذ صدور قانون التعليم لعام 1948 إنشاء نظام تعليمي يشبه بشدة النظام الصيني. عززت المساعدة المالية من دول مثل الولايات المتحدة التصنيع في جمهورية كوريا بشكل قوي، مما كان له اثار

[1] نمو اقتصاد كوريا الجنوبية بأسرع من المتوقع في آخر ٢٠١٩، مقال منشور في جريدة الشرق الاوسط، الخميس - ٢٧ جمادى الأولى ١٤٤١ هـ - ٢٣ يناير ٢٠٢٠ مـ رقم العدد [١٥٠٣١] .

[2] عبد الرحمن المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للابحاث والدراسات، ٢٠١٣.

[3] عبد الجليل أميم وآخرون، التجربة النهضوية الالمانية- كيف تغلبت المانيا على معوقات النهضة؟، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١، بيروت، ٢٠١٤، ٢٠٩-٢١٠.

[4] سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي، تقرير ورشة عمل، جدة - المملكة العربية السعودية ، في ٥ :رجب ١٤٣٢هـ، الموافق ٧ :يونيو ٢٠١١) م

[5] David I. Steinberg, op cit, p83.

جيدة على هيكل نظام التعليم الوطني. كانت وزارة التعليم مسؤولة عن جميع أنواع التعليم في كوريا الجنوبية منذ عام 1948. وقد خضعت الوزارة لعدة تغييرات في الاسم، ولكن اسمها الحالي مرة أخرى، وزارة التعليم (MOE). وهي مكلفة بصياغة وتنفيذ السياسات في مجال الأنشطة الأكاديمية والعلوم والتعليم، ومسؤولة عن سياسة مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وإنشاء ونشر الكتب والمناهج الدراسية الحديثة، وتوفير الدعم الإداري والمالي للنظام المدرسي بأكمله، والإشراف على كليات تدريب المعلمين وسياسة الموارد البشرية، يعتمد نظام التعليم على الفلسفة التقليدية لهونجيك إنجان، أو الرفاهية العالمية للبشرية. في الخمسينيات، كان التركيز على إعادة بناء نظام التعليم مع التركيز بشكل كبير على التعليم الديمقراطي. شهدت الستينيات والسبعينيات التركيز على التوسع الكمي للطلاب والمرافق التعليمية وعدد المعلمين. أدت زيادة أعداد الطلاب إلى منافسة شديدة للقبول في التعليم العالي. ثم اتخذت تدابير مختلفة لتنظيم النظام بشكل أكثر فعالية. اتسمت الثمانينيات بالتغيرات النوعية، مثل إدخال نظام التعلم مدى الحياة، وتجديد المرافق التعليمية. في التسعينات، أصبح الاستقلال الذاتي المحلي بندًا مهمًا في أجندة السياسة التعليمية[1].

يعتمد نظام التعليم الحديث على ميثاق 1968 الذي ينظم سياسة التعليم باعتباره جانبًا مهمًا من المواطنة ويحدد دور الحكومة في تزويد جميع الأطفال الكوريين بالوصول إلى التعليم. فرضت كوريا الجنوبية التعليم إلزامي حتى الصف التاسع ، حيث يلتحق 95 بالمائة من الأطفال في سن الدراسة بالمدارس الثانوية. ما يقرب من 25 في المائة من جميع طلاب المدارس الثانوية يلتحقون بواحدة من 400 مؤسسة للتعليم العالي سواء عامة وخاصة ، ما يقرب من 80 في المائة من جميع مؤسسات التعليم العالي خاصة، وتقع جميعها تحت مسؤولية وزارة التربية والتعليم. كما توجد مؤسسات خاصة للتعليم الثانوي. واللغة الرسمية للتعليم هي الهانجول. الهجاء الكوري هو نظام صوتي يتكون من عشرة حروف العلة و أربعة عشر الحروف الساكنة مجتمعة لتشكيل المقاطع. يمثل كل حرف كوري مربع الشكل مقطعًا واحدًا. يعتبر العديد من المراقبين أن الطلاب هم "الضمير الوطني" لكوريا الجنوبية، خاصة بالنظر إلى دورهم الهام في حركات الإصلاح الديمقراطي منذ عام 1960. معدل معرفة القراءة والكتابة هو 98 في المائة[2].

ودولياً تعتبر جمهورية كوريا، دولة متقدمة في مجال التعليم، وتصنف على انها من الدول التي خصصت ايام دراسية اكثر عددا من باقي الدول تقريبا(296)، اضافة الى طول ساعات الدراسة اليومية[3]. يستمر التعليم الإلزامي لمدة 9 سنوات ، ويشمل المدرسة الابتدائية والمدرسة الإعدادية للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 15 عامًا. تمتد السنة الدراسية من مارس حتى فبراير[4].

---

[1] Education system South Korea | Nuffic | 1st edition, December 2015 | version 3, December 2016, www.nuffic.nl/en/home/copyright.

[2] Country Profile: South Korea, op cit, p9.

[٣] جعفر الشايب، كوريا الجنوبية التي لا نعرفها، صحيفة الشرق السعودية، العدد ١٤٣٦، ٢٠١٥.

[4] Education system South Korea, op cit.

فيما يتعلق بقطاع الصحة فإنه على الرغم من ارتفاع متوسط العمر المتوقع بشكل ملحوظ منذ عام 1950، ورغم الاهتمام الحكومي البالغ في تطوير القطاع الصحي وتخصيص نسبة مرتفعة من الانفاق لغرض النهوض بالواقع الصحي في الدولة، إلا أن كوريا الجنوبية تواجه عددًا من قضايا الرعاية الصحية الهامة. في المقام الأول هو تأثير التلوث البيئي وسوء الصرف الصحي على السكان الذين يتزايدون في المناطق الحضرية. وفقًا لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية ، تمثل الأمراض المزمنة غالبية الأمراض في كوريا الجنوبية، وهي حالة تفاقمت بسبب تركيز نظام الرعاية الصحية على العلاج بدلاً من الوقاية. نسبة الأمراض المزمنة في كوريا الجنوبية حوالي 24 في المئة. يدخن حوالي 33 بالمائة من جميع البالغين. معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) ايضا في تصاعد، شكلت نفقات الحكومة المركزية على الرعاية الصحية حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تقع مسؤولية الحفاظ على برامج الرعاية الصحية الوطنية وتعزيزها على عاتق وزارة الصحة والرعاية. يدير نظام الرعاية الاجتماعية الحالي نظام التأمين الصحي الوطني (NHIS) ، ونظام المعاشات التقاعدية الوطني، ومجموعة متنوعة من خدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى مثل برامج المعاقين والمسنين والنساء والأطفال. بدأت برامج تعويضات الإصابات الصناعية في أوائل الستينيات ، وبحلول عام 2000 كانت ، إلى جانب تأمين البطالة ، متاحة لجميع العمال ، وفقًا لمصادر حكومية. زادت برامج التأمين الصحي بشكل مطرد في توافرها ؛ في عام 2003 ، تم تسجيل 30.7 مليون كوري جنوبي بالغ في NHIS ، وكذلك 15.4 مليون معال. تم تحديد الحد الأدنى للأجور ، الذي يتم تعديله سنويًا ، في عام 1998 ، وفي عام 2003 سمح التشريع بأسبوع عمل لمدة خمسة أيام. معدل الوفيات والإصابات المتعلقة بالعمل في كوريا الجنوبية لا يزال مرتفعا قياسا بالمعايير الدولية.

الاستنتاجات

ان استعراض تاريخ جمهورية كوريا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والاطلاع على التحول المبهر الذي شهدته هذه الدولة، يوصلنا الى المعادلة التالية:

لا يمكن ان يكون الاقتصاد الناجح والقوي الا نتيجة سياسة حكيمة تعتمد التحليل والتخطيط وتباشر الاستثمار الامثل للطاقات والامكانات، ولايسير الاقتصاد في طريق التطور والنمو الا ورافقه تطور ونمو مجتمعي كمتوازيان لايتقاطعان ولايتوقفان، ثم من جديد لا يصل الى سدة الحكم سياسيون ناجحون او فاعلون، مالم تكن هناك حركة مجتمعية انتخابية واعية لمستقبلها. وهكذا نكون امام معادلة نهوض دولة قائمة على ثلاث متغيرات (سياسة – اقتصاد-مجتمع)، ومثلث نمو ونهضة واصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي كل ضلع فيه يعتكز على الضلعين الآخرين. كل ذلك تمثل بالتجربة الكورية وماتركته من آثار واضحة على تجربة التحول الديمقراطي في البلدان النامية.

تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق نقلة نوعية، تمثلت بنهضة شاملة ضمت مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والدولية ايضا، فبعد ان كانت دولة نامية ودولة فقيرة تفتقر للموارد

الاقتصادية التي تجعلها قادرة على تحقيق النهوض الاقتصادي المطلوب، دولة عانت من ويلات الاحتلال والحرب لفترات طويلة، لكنها تمكنت وخلال فترة وجيزة يحددها المراقبون ب (26) سنة فقط من تجاوز عقود من فترات الفقر والتراجع والتخلف والمشاكل الاقتصادية والسياسية والبيئية والصحية، ويمكن ان نحدد بداية نهوض النمر الاسيوي منذ بداية تولي الزعيم (park) للسلطة في انقلاب عسكري في أيار 1961، ليلي هذا الانقلاب انقلابات في مجال الاقتصاد والتربية والتعليم والصحة والتجارة، وعلى الرغم من تأخر الانقلاب الديمقراطي والدستوري، الذي بدأ بالنهوض في الثمانينات مع تعديل الدستور وتبني الانتخابات الحرة النزيهة، وقيام حكومات الديمقراطية التشاركية، الا ان الالتقاء حصل بين كل هذه الانقلابات بتكون النتيجة اليوم هي : (معجزة على نهر الهان).

المصادر

اولا: المصادر باللغة العربية

١. جونغ كيونغ تشوي ، راس على عقب قصة نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية (ترجمة للانكليزية) كرستي هيون – جوولي، ترجمة للعربية : الدكتور المهندس حسين علي داود ، المهندسة نسرين عبد الجبار حمزة ، مراجعة الترجمة العربية، د . عماد عبد اللطيف سالم ، بغداد 2018.

٢. سمير زهير الصوص، المعجزة الاقتصادية على نهر الـ" هان "، وزارة الاقتصاد الوطني – قسم 13السياسات والتحليل والاحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، 2006.

٣. طويل نسيمة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ط1، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية-المانيا-برلين، 2017،

٤. عبد الجليل أميم وآخرون، التجربة النهضوية الالمانية- كيف تغلبت المانيا على معوقات النهضة؟، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، 2014، 209-210.

٥. عبد الرحمن المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل، مركز الجزيرة للابحاث والدراسات، 2013.

٦. عدنان فرحان عبد الحسين، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للفترة(1965،2005)، مجلة العلوم الاقتصادية، /العدد 18/نيسان/ 2006، جامعة البصرة.

٧. فردوس محمد عبد الباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، دار العربي للنشر والتوزيع،

٨. محمد مصطفى شحاتة، احتمالات الوحدة بين الكوريتين، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، 1992.

٩. نبيل جعفر عبد الرضا، تقييم التجربة التنموية في اقتصادات النمور الآسيوية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة، 2002.

- **مقالات وتقارير ورش عمل**

١. ثامر ذياب، خبراء يحذرون: الصدام بين الكوريتين يمكن ان تؤججه القوى الكبرى لصدام دولي، الموقع الالكتروني لجريدة التعاون http://digital.ahram.org.eg

٢. جعفر الشايب، كوريا الجنوبية التي لا نعرفها، صحيفة الشرق السعودية، العدد 1436، 2015.

٣. سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي، تقرير ورشة عمل، جدة - المملكة العربية السعودية ، في 5 :رجب 1432هـ، الموافق 7 :يونيو 2011) م

٤. عبد العظيم الاموي، كورونا يتسلل الى اقتصاد كوريا الجنوبية، مقال منشور في صحيفة الاندبندنت، الجمعة 28 فبراير 2020.

٥. نمو اقتصاد كوريا الجنوبية بأسرع من المتوقع في آخر 2019، مقال منشور في جريدة الشرق الاوسط، الخميس - 27 جمادى الأولى 1441 هـ - 23 يناير 2020 مـ رقم العدد [15031] .

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Byung-Nak Song, The Rise of the Korean Economy (Oxford: Oxford University Press, 1990),
2. Byung-Sun Choi, "The Changing Conception of Industrial Policymaking in Korea," Korean Journal of Policy Studies, vol. 4 (1989).
3. C. H. Kim, "A to Z of the Treatment of the Illegally Accumulated Wealth," author's translation, Sin Dong-A (New East Asia), vol. 4 (December 1964).
4. Chong-min Park, Jung Hyun Bae, The State of Democratic Governance in South Korea: From the Perspective of Ordinary Citizens , Asian Barometer conference on the State of Democratic Governance in Asia, held in Taipei, Taiwan on June 20-21, 2008.
5. Country Profile: South Korea, May 2005, Library of Congress – Federal Research Division.
6. David I. Steinberg, THE NEW POLITICAL PARADIGM IN SOUTH KOREA: SOCIAL CHANGE AND THE ELITE STRUCTURE, U.S.–Korea Academic Symposium.
7. Diamond, Larry. 1999. Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
8. Education system South Korea | Nuffic | 1st edition, December 2015 | version 3, December 2016, www.nuffic.nl/en/home/copyright.

9. Goodwin, J. and J.M. Jasper, The SocialMovements Reader: Cases and Concepts. Blackwell Readers in Sociology. Vol. 12. 2003, Malden, MA: Blackwell Publishers. xii, 394.
10. Heekyung Hellen Kim, Jae Yun Moon, Shinkyu Yang1, Broadband Penetration and Participatory Politics: South Korea Case, Proceedings of the 37th Hawaii International Conference on System Sciences – 2004.
11. Huntington, Samuel. 1991. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press.
12. Kelley K. Hwang, SOUTH KOREA'S BUREAUCRACY AND THE INFORMAL POLITICS OF ECONOMIC DEVELOPMENT, doctorate theses in Political Science, University of California, 1996.
13. Park, Chong-Min and Doh Chull Shin. 2006. Popular Support for Democracy and its Institutions in Korea: The Dynamics and Sources of Regime Support and Institutional Trust.
14. Shin, Doh Chull. 1999. Mass Politics and Culture in Democratizing Korea. New York: Cambridge University Press.
15. Shin, Doh Chull. 2007. Democratization: Perspectives from Global Citizenries, in R. Dalton and H. Klingemann, eds., The Oxford Handbook of Political Behavior. Oxford: Oxford University Press.

ARABIC REFERENCES:

1- Jeong Kyung Choi, Upside Down Success Story of Economic. .1 Development in South Korea (translation into English) by Christy Hyun-Juli, translation into Arabic: Dr. Hussein Ali Dawood, Eng. Nisreen Abdul-Jabbar Hamza, review of the Arabic translation, Emad Abdul Latif Salem, Baghdad 2018.

2- Samir Zuhair Al-Sous, The Economic Miracle on the "Han" River, Ministry of National Economy - Section 13, Policies, Analysis and Statistics, Qalqilya Governorate Office, 2006 .2 .3- Tawil Nasima, Strategic Trigonometry in Northeast Asia, A Post-

Cold War Study, 1st edition, published by the Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies - Germany - Berlin, 2017,

4- Abdul Jalil Amim and others, The German Renaissance Experience - How did Germany overcome the obstacles to the Renaissance?, Namaa Center for Research and Studies, 1st Edition, Beirut, 2014, 209-210.

.Abdul Rahman Al Mansouri, The South Korean Experience: Success Factors and Future Challenges, Al Jazeera Center for Research and Studies, 2013.5

6- Adnan Farhan Abdel-Hussein, An Analytical Study of the Foundations of the Success of the Development Experience in South Korea for the period (1965, 2005), Journal of Economic Sciences, / Issue 18 / April / 2006, University of Basra.

Ferdous Muhammad Abdel-Baqi, Relations between the two Koreas and the interests of the major powers, Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution,7-

Muhammad Mustafa Shehata, Prospects for Unity between the Two Koreas, International Policy Journal, Issue 109, 1992.8-

Nabil Jaafar Abdel-Ridha, Evaluation of the Development Experience in the Asian .

Tigers' Economies, Ph.D. thesis, College of Administration and Economics / University of Basra, 2002

Abstract

Some features of South Korean political system

The Studies related to South Korea arouse curiosity of researchers and the interest of readers, as this youthful country, which is formed in the aftermath of World War II, witnessed unexpected changes and developments in the field of politics, economy, and community building. These changes could be called a" quiet revolution", it is necessary to realize their importance, understand their dynamics, analyze and predict their results. This country ranks the fourth level in Asia economically, after Taiwan, Hong Kong and Singapore, which are known as the Four Asian Tigers and the fifth consumer of Petrol in its industries. Korea found its place in the heart of the political and economic competition between USA and China on the one hand, and USA, North Korea and Russia on the other hand, drew the world's attention with its rapid economic growth in the sixties and seventies, which was accompanied by internal political and social development.

Since the Korean renaissance is a successful model, and a distinguished experience that can be benefited from by developing countries that have suffered from unstable political and economic conditions, by adopting the economic development approach, and the institutional development of the state's infrastructure, so the research adopted a review approach for the most important features of the state of South Korea.

Features of the political system of South Korea

Research papers on the most important features

of the state and the political system of South Korea

Prof. Dr Alaa Abdul Hassan Al-Anazi

College of Law - University of Babylon